

ذهب ابن جني في الحصري اصطلاحات النحويين يعني هذا اقسام
 المتفتحين عندهم اقسام الى علة المتكلمين منها الى علة
 المتفتحين وذلك لان النحويين انما بحثوا على المحسن
 ويحسون فيه بشغل الحال وحسنها على النفس وليس كذلك
 حديث علم الفقه فانها اعلام وامارات لتوقع الاحكام
 ووجوب الحكم فيها خفية عما غير ابدية الصحة لنا
 فان ترتب من بابك الحج وفرائض الظهور والصلوة
 والطلاق وغير ذلك انما يرجع في وجوبه الى الامر بجملة
 ولا يعرف علة جعل الصلوات واليوم والليلة خمساً
 دون غيرها من العدة وكذلك لا تعرف الحكمة والفقه
 في عدد الركعات والادبي اختلاف ما فيها من التسمية وطول
 والتلاوة الى غير ذلك مما يملأ ذكره وليس كذلك
 علم النحويين فانهم يقولون مثلاً رفع الفاعل ونصب
 المفعول لان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد وقد يكون
 له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعولات
 لكثرتها ليقول في كلامهم ما يتشبه ويكثر ما يستوفى وقد
 اوردوا عليه ان عدم الظفر بعلة بعض الاحكام الفقهية
 والظفر بعلة بعض الفروع النحوية لا يستلزم ان
 تكون علة النحوي اقرب من علة الفقه نعم يلزم ذلك
 لو كانت جميع قواعد النحو تدري علمها وجميع الاحكام
 الفقهية

الفقهية لا تدري علمها وهو غير مسلم لانه لم يتمين الواقع
 على سبيل القطع فلم يلزم ان يكون حكماً وعلى تنديرات
 يكون حكماً فلا سلم انه لاحظ الواضع الحكيم في تخصيص
 الالفاظ بمعانيها حكمة فان المقصود الذي نشوا اظهارها
 في الباطن من الاعراض بالالفاظ مستحق بدون ملاحظة
 حكمة فلا سلم ان وجه الحكمة هو ما ذكره النحويين ولان
 جميع علم الفقه يمكن معرفتها اما مجزأاً كما في التعدييات واما
 مفصلاً فكما في الاحكام والتحقيق ان علم الفقه ودلائله اقرب
 من علم النحو ودلائله من وجود منها ان احكام الفقه مستندة
 الى الله تعالى بطريق القطع لدلالة المعجزات على صدق النبي الخبير
 بانها من عند الله فتكون مستندة الى الحكيم فيعلم ان الاحكام
 على وجه المصلحة والحكمة بخلاف الفقه فانه لم يتمين الواقع
 فلم يعلم قطعا ان الواقع حكيم ومنها ان بعض علم الفقهية
 مفصولة من عند الله وبعضها من عند الرسول وبعضها بالاجماع
 وكل هذه قطعية الدلالة والباقي مستنبطة بالاجتهاد المتفرع
 على هذه الاصول واما ادلة النحو فغير مفصولة من قبل من
 لا يجوز عليه الخطا ومنها ان علم مناسبتة للاحكام على وجه
 يحصل به ما فيه مصلحة من ضرورة او تكملة او حاجة او تحيين
 يكثر من انهما الاختلاف في المداشر وفي المعاد بخلاف علم النحو
 فانها ليس بينهما وبين ما يعلل بها مصلحة على هذا الوجه بل
 ما بينهما ان التعليل بها يفيده خفة او تحيين ضعيف لا يلزم
 من جهتهما اختلاف من جهة المعاشق ومن جهة المعاد